

## هندسة الانتقال الديمقراطي ومقتضيات الإصلاح الدستوري :

### قراءة في التجربة الجزائرية

#### Engineering the democratic transition and the requirements of constitutional reform in Algeria

هشام عبد الكريم<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup> جامعة باتنة-1 (الجزائر)، hichem.abdelkrim@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2020/10/11

تاريخ الاستلام: 2020/09/01

#### ملخص:

يهدف المقال إلى دراسة مقتضيات عملية الإصلاح الدستوري بالجزائر و إلى إبراز أهم المسارات المحددة لنمط من العلاقة المنطقية بين عملية الانتقال نحو الديمقراطية والبناء الدستوري بالجزائر ، لهذا تم التساؤل حول طبيعة العلاقة بين عملية الانتقال نحو الديمقراطية وتوفير بنية دستورية وقانونية ملائمة لطبيعة ومستوى التحول المنشود بالجزائر، وكيف يمكن بناء الشرعية الجديدة للنظام السياسي في الجزائر مع تجاوز الاختلالات القانونية والدستورية التي تضمنتها الوصفات الدستورية السابقة، و قد تم التوصل إلى بعض النتائج حيث أن عملية بناء الشرعية الجديدة لها علاقة مباشرة باعادة بناء مؤسساتي ووجود مؤسسات ديمقراطية ينتجها دستور توافقي يوضح بدقة العلاقة بين السلطات و نمط الحكم، ويجب تحديد مستويات المسؤوليات والصلاحيات بدقة، كما يجب أن يتضمن آليات منطقية لتجاوز (العجز المؤسساتي) عند حدوث الأزمات، مع ضرورة وضوح مواد وقوانينه بما يسمح بإنتاج مؤسسات فعالة وظيفيا.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الدستوري؛ الانتقال الديمقراطي؛ البناء المؤسساتي؛ الهندسة الدستورية؛ الجزائر.

#### **Abstract**

This article aims to study the requirements of the constitutional reform process in Algeria and to clarify the most important paths and determinants of a pattern of the logical relationship between the democratic transition process and the constitutional building in Algeria. Therefore, the question will be asked about the nature of the relationship between the transition towards democracy and the provision of a constitutional and legal structure appropriate to the nature and level of the desired transformation in Algeria, and how can the new legitimacy of the political system be built in Algeria by overcoming the legal and constitutional imbalances contained in the previous constitutional prescriptions? Some conclusions have been reached, including that the process of building the new legitimacy has a direct relationship to institutional rebuilding and the existence of democratic institutions produced by a consensual constitution that accurately clarifies the relationship between the authorities and the pattern of government. The levels of responsibilities and authorities must be precisely defined, and it must include rational mechanisms to overcome (institutional deficit) in times of crises, in order to produce functionally effective institutions.

\* المؤلف المرسل

## Keywords

Constitutional reform; Democratic transition; Institutional building; Constitutional engineering; Algeria.

### 1- مقدمة :

يعتبر إقرار إصلاحات دستورية عميقة من الأولويات الحالية في الجزائر، فالقدرة على إصدار دستور جديد ووضع ترتيبات دستورية ومؤسسية توافقية توضح طبيعة النظام السياسي الجديد وتدمج بين سيرورة المشروع الانتقالي و المنظومات السياسية والثقافية و الحقوقية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يعكسها مضمون الدستور ، بما سينعكس على الشروط الأساسية للوصول للترسيخ الديمقراطي .

سيتم معالجة الورقة البحثية من خلال الإشكالية التالية :

كيف تساهم الإصلاحات الدستورية في تدعيم الديمقراطية و الانتقال الديمقراطي، وماهي أنماط الإصلاح الدستوري المحتملة في الجزائر في ظل التحولات الحالية؟  
للإجابة عن الإشكالية يمكن التأسيس للفرضية الرئيسية التالية :  
ترتبط مستويات ومسارات الانتقال الديمقراطي في الجزائر بطبيعة البناء الدستوري، و بمقتضيات الإصلاح الدستوري الواجب التأسيس له ليكون متوافقا مع شكل الانتقال الديمقراطي، و مع مخرجات الأزمة السياسية.

### 2- المنهج البحثي والمداخل النظرية المقترحة وأبرز المفاهيم المستخدمة:

إنه ورغم التعقيد الذي يمكن الإقرار به في صعوبة الاتفاق حول رصد منطلقات نظرية وتصورية في التعامل مع مفهوم الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في الوطن العربي عموما، إلا أنه من الممكن التطرق إلى بعض الأطر النظرية التي قد تساعد على تقديم قوة تحليلية لمقاربة الموضوع من الناحية النظرية في الفضاء السياسي العربي، مع ربطه بمحدداته (السياسية – و القانونية ) والتي تعتبر من الموجهات النظرية الأساسية في هذه الدراسة، والتي من أهمها :

-الاتجاه الانتقالي: يؤكد هذا الاتجاه أن التغيير السياسي والترسيخ الديمقراطي هي في المقام الأول عن طريق تحديد نتائج عملية التحول نفسها، والتفاعل بين الخيارات التي ينتجها الأفراد أو الجماعات يتم وضع التركيز على المساومات السياسية بين النخب والقيادات السياسية أن توافق على إضفاء الطابع المؤسسي على بعض القواعد والمعايير.

-النظريات التفاعلية: تحاول أن تضع في اعتبارها الأوضاع الثقافية والتاريخية في أي بلد على حدة فعل المنظمات غير الحكومية، دون التنكر لها على التأثير في النتائج السياسية وتعزيز الديمقراطية.

- النظريات عبر الوطنية: تولي أهمية للفواعل عبر الوطنية في تعزيز الديمقراطية، الفواعل في المجتمع المدني، فزيادة الاعتماد المتبادل والترابط بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والتأثيرات للفواعل الدولية على المستوى المحلي في نشر قيم الديمقراطية والقواعد والأفكار الجديدة كلها تؤدي إلى بروز نظام بديل يؤثر على أفضليات القوى الفاعلة واختيارات الدول من أجل التكيف مع المعايير والقواعد الدولية. وغالبا ما تمارس هذه الضغوط من قبل وسائل سياسية أو اقتصادية، بهدف المساهمة في عملية بناء المؤسسات والتنمية في الدول المنتقلة حديثا إلى الديمقراطية وإدماجها في المؤسسات الدولية.

-النظريات القانونية والدستورية : تعني فقط بالاهتمام بتحليل التغيرات المؤسسية والهيكلية في مستوى الأنظمة، كما تهتم أيضا بدراسة العوامل الأساسية لتحقيق ديمقراطية مستقرة ومرسخة عن طريق إصلاح مؤسسي ودستوري شامل.

### 3- الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي

تعتبر الدساتير القوانين الأساسية للدول والمرجعية العليا لها، وهي التي تحدّد شكل الدولة، وطبيعة النظام، وحدود العلاقة بين السلطات، ومساحة الحقوق والحريات، والإطار التعاقدى بين الحاكم والمحكوم، وكيفية ممارسة السلطة داخل الدولة لأنها تتصف بالسّمو القانوني والعلو المعنوي في التشريع. فمن أهم الشروط التي تساهم في تكريس عملية الانتقال الديمقراطي أنها لا تتم خارج التعاقد الدستوري الذي يحدد مؤسسات الانتقال وضوابطه وضمائنه، فالإطار الدستوري هو الضامن لانخراط كافة القوى السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي.(طروب و صحراوي، 2019، ص.253).

ومن أهمّ المعايير الدالّة على قوّة هذه الدساتير هي مدى صمودها أمام رغبات التعديل وثباتها على الاستمرارية والامتداد في الزمن، فكلما تجرّأ عليها السياسيون فقدت مصداقيتها وقيمتها، على اعتبار أنها المرجعية العليا للدولة في الاحتكام إليها. (حمداوش، <https://bit.ly/3hw7RlF>)

يعتبر الدستور الإطار التعاقدى الذي يجب أن يربط بين الحاكم والمحكومين، وتوضع من خلاله الأسس الدستورية لنظام الحكم وكيفية ممارسة السلطة، ففشل أو نجاح أي نظام سياسي في التكيّف مع بيئته الداخلية والخارجية بناءً على طبيعة بنية نسقه وفاعلية وظائفه الضبطية، عبر ما يطرحه من مخرجات سياسية ودستورية استجابة للمطالب والتغييرات المجتمعية المتجددة يعتبر من العمليات المنطقية المصاحبة لأي عملية تحول سياسي تهدف لبناء الدولة الوطنية والديمقراطية.

تركز الأدبيات الحديثة للانتقال على دراسة مستوى " التوافق " بين الإصلاح الدستوري وبين مستويات تكيفه مع فرص التحول الديمقراطي بالتركيز على الاهتمام بمضمونه ودرجة ديمقراطيته فيما يخص الجانب المرتبط بما يمنحه من الحريات والحقوق، وما يتعلق أيضاً بتوزيع واستقلال السلطات في بنيان الهرم الدستوري. (عبد الصادق، 2019، <https://bit.ly/3gB12xz>)

يشير محمد عابد الجابري إلى أن أهم مؤشر من مؤشرات الانتقال الديمقراطي يتمثل في القدرة على وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة ، و كذا قدرة الحكومة وامتلاكها الصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في صلاحياتها واختصاصاتها. (صولي، <https://bit.ly/3b0oQdh>).

تؤكد الدراسات الحالية على ضرورة استيعاب وفهم العلاقة بين الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي، من خلال التركيز على الأبعاد الأساسية التي تتحقق عند الشروع في عملية الإصلاح الدستوري، وهي :

-ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية.

-تمايز البنى والوظائف السياسية .

-تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع .

-إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.

لذلك فإن ترسيخ عملية الانتقال الديمقراطي يتطلب توفير مجموعة من القواعد والضمانات للمحافظة عليه خاصة في ظل وجود مجموعة من المخاوف المشروعة تتعلق بمفهوم الانتقال الديمقراطي وآلياته والمعوقات التي تعترض نجاحه.

ف نجد العديد من الأنظمة السياسية أخذت تتماهى مع هذه الاعتبارات في السير قدما نحو الانتقال الديمقراطي وذلك عن طريق إصلاحات دستورية وتشريعية، هذه الإصلاحات تختلف نسبياً من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر، فهناك من سار بصدق نحو انتقال ديمقراطي حقيقي، ومنهم من قام بمثل هذه الإصلاحات بشكل غير " سليم " مما أدى إلى حدوث تراجع في مسارات الانتقال نحو الديمقراطية.

#### 4- الترسخ الديمقراطي ومقتضيات الإصلاحات الدستورية :

ترسيخ الديمقراطية هي عملية معقدة ذات أبعاد مؤسسية وسلوكية تتداخل فيها فواعل كثيرة، فالترسيخ يتناول الفرق بين مجرد وجود ديمقراطية جديدة مؤسسة بشكل بسيط وبين تجديدها بما يفضي إلى الاستقرار الديمقراطي، وهو ليس كما يراه الكثيرون بأنه مرحلة جديدة تبدأ بعد عملية الانتقال والمأسسة، فهو عملية مختلفة تتداخل مع المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية (بعد الانتخابات التأسيسية)، والتي تستمر إلى ما بعد نهاية الفترة الانتقالية حتى يتم التوصل إلى عتبة من المميزات والخصائص (النوعية) تقود إلى إمكانية اعتبار الديمقراطية الجديدة قابلة للتجسيد.

تشارك هذه المسارات المعقدة و المتشابكة من التحولات في العملية الديمقراطية حسب Hans-Jürgen Puhle و Wolfgang Merkel (1999) بالعديد من النماذج والمؤشرات التي يجب أن تحقق في الأخير "شرعية" للفعل الديمقراطي، ومن أهم هذه المؤشرات تحدثت الباحثتان عن استقرار النظام الدستوري والمؤسساتي كآلية لتحقيق "الشرعية" *mécanisme de légitimation*.

تسعى كل الدول إلى التأسيس لمنادج حكم أكثر ديمقراطية وأكثر شرعية لأنها الكافلة لتجاوز الأزمات الحادة ومواجهتها، فالترسيخ الديمقراطي يعتبر هدفا أساسيا لكل الديمقراطيات بعد حدوث عملية الانتقال، وهو أيضا كعملية تتم عبر مستويات مختلفة يقتضي الإلتزام بمجموعة من القواعد والإجراءات والممارسات، ومن هذه المستويات يركز Schedler على المستوى الهيكلي الدستوري، حيث أن هذا البعد الذي يعتبر حسبه مهما جدا في عملية الترسخ الديمقراطي، فالأسس الهيكلية الصلبة والعوامل المؤسسية تساعد على إطالة الفترة العمرية للديمقراطية، فعندما تكون الديمقراطية مكرسة دستوريا، والجهات الفاعلة تكون خاضعة لمبدأ سيادة القانون هذا ما يساعد بشكل كبير على تثبيت وحظر السلوكات المعادية للديمقراطية والتي قد تظهر في سلوك بعض المؤسسات والمجموعات. (BRITZ, 2011, PP12-14).

تعتبر هذه الجوانب الهيكلية والمؤسسية التي يتم التوافق عليها في الدستور الديمقراطي، المصدر الضابط والمنظم لسلوكات الفواعل ومواقفهم على قبول القيم الديمقراطية والسلوك السياسي المعتدل من قبل النخب السياسية، والاندماج والمشاركة من جانب المجتمع المدني. فالهيكل الدستوري الديمقراطي يجب أن يكون أعمق بكثير، ولا بد من دعمه بالمعايير المشتركة والإجراءات والعمليات والمؤسسات التي تشكل الأساس للترسيخ الديمقراطي، من خلال قواعد وطرق المنافسة السياسية والتفاعل والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة. (Huntington, 1996, p7)

ستتيح الإصلاحات الدستورية الفعلية والقوانين الأساسية المسؤولة عن تنفيذ أهم أحكام الدستور ، تحديد ما إذا كنا بالفعل في إطار عملية انتقال ديمقراطي جارية (permettre de déterminer si l'on se trouve réellement dans un processus de transition démocratique) . فالتشريعات التي يتم التأسيس لها يتم من خلالها وبواسطتها -في الواقع- تنظيم المنافسة والحياة السياسية لتكون مفتوحة إما ( ديمقراطية متضمنة ) ( effective democracy ) كما هو الحال في الأنظمة الأكثر انفتاحا وديمقراطية ، أو تكون مقيدة (ديمقراطية ناقصة ) ( Defective democracy ) كما هو الحال في العديد من الأنظمة شبه / غير الديمقراطية المغلقة. (Merkel, 2004, pp. 33–58).

يتطلب التحول إلى الديمقراطية عقدا اجتماعيا جديدا والقواعد الحاكمة لهذا العقد هو الدستور، وتختلف الخطوات التي تنتهجها كل دولة في هذا الصدد؛ فمنها من يسقط الدستور القديم بالكامل، ومنها من يقوم بإجراء تعديلات عليه تتفق مع طبيعة ومتطلبات المرحلة الجديدة ، التي يتم التركيز فيها في المقام الأول على توفير شروط سليمة ومنطقية للتغيير السياسي، عن طريق تحديد نتائج عملية الانتقال الديمقراطي نفسها، والتفاعل بين الخيارات التي يتم إقرارها، ثم التركيز على إضفاء الطابع المؤسسي على بعض القواعد والمعايير لتجسيدها .

يعني نمط التحول حسب أنصار النظريات المؤسسية الجديدة تجاوز التحليل التقليدي للانتقال ( classical transitology ) والاقتراب أكثر من الجوانب الوظيفية للديمقراطية السياسية التي تعتبر المقاربة الأكثر تداولاً وهيمنة ضمن البراداييم النيومؤسسي، والذي يوفر قواعد تحليلية ملائمة جداً لتفسير العلاقة بين الإصلاح الدستوري وترسيخ الديمقراطية ، فيجب أن يؤدي الدستور الجديد إلى ضمان انتقال فعلي نحو الديمقراطية، و إلى بناء نظام مدني وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية (Assurer la transition vers la démocratie, un régime civil ou la justice sociale.)

إن تحقيق التحول الديمقراطي المنشود لا يتوقف عند إدخال بعض الإصلاحات على النص الدستوري، بل لا بد من استكمال بناء الصرح الدستوري وتحقيق توازن بين السلطات، فمن المهم أن يعمل النص الدستوري على إنضاج شروط ديمقراطية الحياة السياسية . فالدمقرطة تعني بالضرورة إعطاء أهمية بالغة لمؤسسات الدولة والفاعلين الآخرين الذين يجب أن يتجاوبوا مع كل متطلباتها التنظيمية والهيكلية.

#### 5- هندسة الدستور الديمقراطي في التجربة الجزائرية

#### 1-5- علاقة الإصلاح الدستوري بالانتقال الديمقراطي بالجزائر

الهندسة الدستورية : Constitutionnelle Ingénierie هي ذلك التبنّي الطوعي أو غير الطوعي لمبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً من طرف الدول، والذي يتم على أساس إنشاء مرجعية حقوقية وطنية في كل الدول تتجسد من خلال التشريعات و الدساتير الوطنية. (مدفوني، 2015، ص16)

نشأت الهندسة الدستورية الحديثة كضمانة لإخضاع الحياة السياسية للتنظيم القانوني والمؤسساتي المسبق، وهدف الهندسة الدستورية بناء دولة قانونية دستورية. (عليان، 2016، ص20) ، وهي أدرج غير انتقائي لحقوق الإنسان والمواطن في الدستور مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري والانتفاع المضاميني للإنسان دونما تجزئة أو انتقاء أو استثناء

فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية والقانونية. (برقوق، 2008، ص ص 9-10)، والهندسة الدستورية هنا وفق هذا المفهوم تجعل العمود الفقري للدستور يتمحور حول هذه الحقوق المنمطة، والتي وجب هندستها و حمايتها وفق الآليات القانونية و المؤسساتية التي يوفرها الدستور(خضر، 2008، ص 251).

تبرز أهمية الهندسة الدستورية عند تنظيم الدولة والحكومة أو المجتمع، فمن خلالها يجري تقسيم السلطات السياسية والحد منها، من أجل إضفاء الشرعية على مصدرها ومجال عملها، وأيضا لضمان التناغم بين مسارات التغيير والنظام ضمن نسق مؤسسي ومظهر ثقافي فاعل. ( سامر، <https://bit.ly/34Ie5uQ>)

إلى جانب ذلك، تتأكد الحاجة إلى الهندسة الدستورية لتثبيت ركائز السلطة السياسية من حيث هي (أي الهندسة الدستورية) تأكيداً للتفاعل الوثيق بين القانون والسلطة، وفي هذا الشأن هناك اتفاق بين فقهاء القانون والسياسة على سمو القواعد الدستورية على باقي القوانين في الدولة مهما كانت قيمتها أو أهميتها، فالدستور هو الذي ينشأ الدولة وهو الذي يسهر على تنظيم السلطات والمؤسسات فيها. (العاني، 1987، ص.215)

يجمع الباحثون في مجال القانون الدستوري على أن الدستور الديمقراطي هو الدستور الذي ينجح في تحقيق التنمية السياسية، و إحكام حدود العلاقة بين السلطة والحرية بوضع قواعد معيارية تطبق وفقاً لآليات وميكانيزمات إجرائية (حاشي، 2009، ص 342)، بحيث يتم تشكيل النظام الدستوري والبناء المؤسساتي للمؤسسات الديمقراطية التمثيلية، و بوضع أسس كل التصورات التي تساهم في إنجاح معادلة الانتقال الديمقراطي السليم والصحيح. (عليان، 2016، ص 24)

في ضوء ذلك، ومع انتقالنا لمناقشة بعض جوانب الهندسة الدستورية وعلاقتها بالسلطة السياسية. نجد أن السلطة السياسية بوصفها المالك الوحيد لوسائل الإكراه الشرعي تتطلب:

- أ. تنظيمها من خلال تركيزها وتوزيع المسؤوليات والمهام.
- ب. إضفاء الشرعية على صاحب السلطة السياسية و ممارساته.
- ج. تأطير تنظيم السلطة عن طريق القانون.
- د. تحقيق التوازن بين التغيير والنظام داخل السلطة السياسية، وهو ما يهمننا في موضوعه هندسة الدستور وحمايته. ( سامر، <https://bit.ly/34Ie5uQ>)

إن التحولات التي تشهدها الجزائر تقود إلى مراجعة الخيارات الإصلاحية التي يتم تبنيها ومستوى الاهتمام بمسار الانتقال الديمقراطي بوصفه خياراً يتيح تحولاً في المستويات السياسية والدستورية. عرفت الجزائر العديد من المشاريع لإصلاح نظام الحكم وتطوير ما يتم اعتماده من معايير لعملية البناء الدستوري، لكن الواقع يشير إلى أن عمليات إصلاح الأنظمة وتعديل الدساتير استناداً إلى معايير ديمقراطية، كان يقتصر على آليات غير سليمة ومجزأة و ليست عميقة بما يكفي، مما أدى إلى عدم القدرة على بناء مسار انتقالي سليم، فقد عرفت كل عمليات الإصلاح والتعديل الدستوري قوانيناً مجتزأة وشكلية أثرت كثيراً على مسار الديمقراطية.

لذلك فإن ضمانه بناء و نجاح مسار الانتقال الديمقراطي مرهونة بمدى القدرة على هندسة دستور توافقي وسيادة الثقافة الديمقراطية وممارستها بمختلف مبادئها، فيكون الإصلاح الدستوري من هذا

الباب نتيجة ومحصلة لعملية التطور الواسع ، أي بعبارة أخرى إن الإصلاح الدستوري سيضع اللبنة الأولى والقاعدة القانونية لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي .

غالبا ما يشار إلي الدستور باعتباره القانون الأعلى للبلاد، فهو أكثر من مجرد إطار قانوني شامل للمجتمع، فهو ينظم السلطة السياسية ويؤثر بقوة على العلاقات بين المجتمع والدولة ، ويمكن للدستور أن يلعب دورا هاما في تشكيل هوية مشتركة، وخلق مساحات مؤسسية يتفاعل فيها المواطنون على قدم المساواة. (فليت ، وآخرون، 2012، ص12)

يرتكز الانتقال الديمقراطي المستدام على الإصلاحات الدستورية التي تنجح في تحفيز عناصر الديمقراطية بشكل دائم ومستقر، فيتعين على مثل هذه الإصلاحات الدستورية أن تتعامل مع ما هو أكثر من مجرد تصميم بصورة رسمية، بل تحتاج أيضا إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة للجهات الفاعلة الرئيسية التي تؤثر على مسارات الانتقال ، على المدى القصير و على المدى الطويل.

في إطار الحديث عن أهمية الهندسة الدستورية يتساءل الخبير الدستوري الاستاذ P.-F. Gonidec عن فائدة الدساتير الافريقية، حيث يطرح شكوكا حول تطور الدساتير الافريقية *l'évolution du constitutionnalisme africain* (Gonidec, 1988, P.849) ، و استعماله لمصطلحات قوية لتفسير وتوضيح واقع حال الدساتير ، فيتحدث عن تراجع الدستورية *déclin du constitutionnalisme* ، وشل الدستورية *constitutionnalisme réhibitoire* ، والدستورية الشكلية وغير العقلانية *constitutionnalisme formel et irrationnel* ، والدستورية غير الديمقراطية *constitutionnalisme non démocratique* .

كما يشير إضافة إلى العديد من الباحثين إلى ما يسمونه "أزمة الدستورية المبكرة" « *crise précoce du constitutionnalisme* » (Djedjro, 2008, P.12) .

تحتاج الجزائر على غرار باقي الدول التي توجد فيها أزمة هندسة دستورية إلى ضرورة إحداث تغييرات جوهرية على عملية البناء الدستوري تسمح بتدعيم المسار الديمقراطي في الجزائر وتساعد على بناء نموذج لبنية أعمق للديمقراطية " (the deeper Structure of Democracy)، وضمان وجود مؤسسات تعمل بطريقة أفضل ( *assurer un meilleur fonctionnement des institutions* ) ضمن قواعد قانونية قوية وواضحة، محاطة بهيئة قضائية ومؤسسات مستقلة تحقق في إساءة استخدام السلطة وتكريس مبدأ المساءلة لحماية الحريات المدنية والسياسية.

## 2-5- الإصلاح الدستوري بالجزائر: بين التكيف والتوظيف :

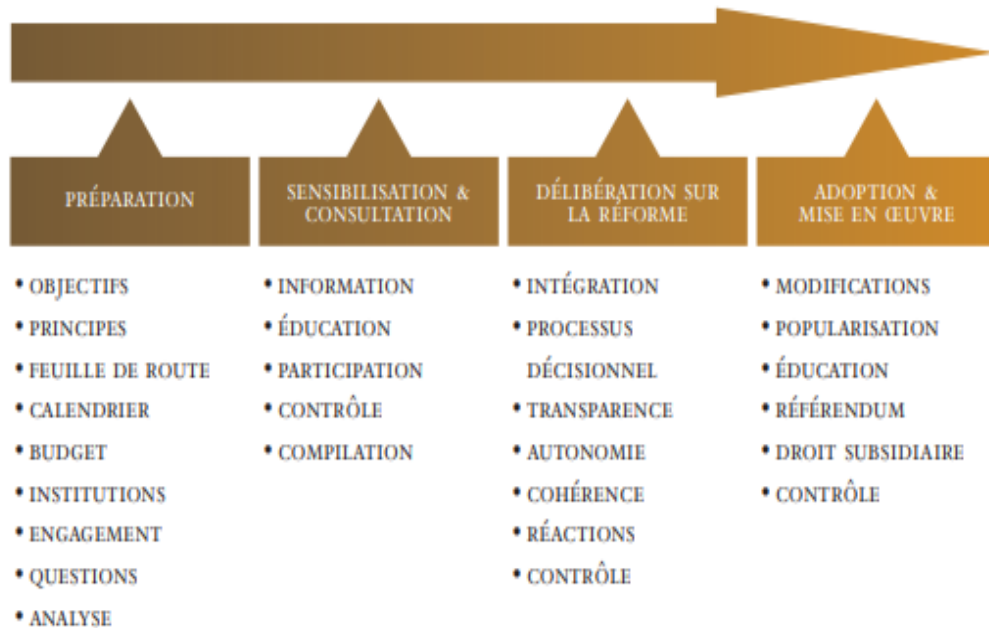
بعد سنوات من العجز في تحقيق مسار انتقالي مقبول وواضح ، عملت الجزائر على القيام بالعديد من التعديلات في دساتيرها ، وتعتبر أبرز دوافع هذه الإصلاحات الدستورية بالجزائر من الناحية " الشكلية " هو الوصول إلى بناء دولة القانون وتجاوز مركزية السلطة ، وتشجيع المشاركة السياسية. فقط ما يجب الإشارة إليه هو أن مقتضيات الإصلاح الدستوري ومبرراته كانت متباينة وغير واضحة وحسب طبيعة كل مرحلة ، فغالبا ما ارتبطت التعديلات التي تم اقرارها في الدساتير بواقع أزموي ، وبتقاطع المصالح المتباينة ، فغالبا ما تؤثر المصالح المتباينة بشدة على إمكانية الإصلاح واتجاهه *Les intérêts affectent fortement le potentiel de réforme et son orientation*.

هذا ما دفع الخبراء إلى التأكيد بضرورة عدم ربط المبادرات الاصلاحية في الدساتير الجزائرية بتجاوز وضع غير سليم ، كما يؤكد الخبراء أيضا على أهمية الوقوف عند أسباب الاستعجال في ظاهرة الإصلاح الدستوري بالجزائر ، وعدم القدرة لحد الآن على القيام باصلاح دستوري " عميق " ، فمسار عمليات الاصلاح الدستوري تواجه تحديا كبيرا في مدى قدرته على تحقيق التوازن بين مصالح النخب السياسية قصيرة الأجل من جهة ، و المصالح الوطنية طويلة الأجل من ناحية أخرى .

يتدرج مسار الاصلاح الدستوري حسب مراحل واضحة ودقيقة ، مع توفر مجموعة خصائص لكل مرحلة على حدى ، يقدم الشكل الموالي بوضوح هذه المراحل كما يلي :

الشكل رقم(1) : خصائص مراحل الاصلاح الدستوري

### Caractéristiques des phases de réforme constitutionnelle



**SOURCE :** Martin van Vliet , Winluck Wahi , Augustine Magolowondo , « Processus de réforme constitutionnelle et partis politiques Principes pour la pratique », L'Institut international pour la démocratie et l'assistance électorale (International IDEA) , Publié par le NIMD, La Haye, Pays-Bas , Avril 2012, P48.

يمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي :

-المرحلة التحضيرية Phase préparatoire

- مرحلة التوعية والاستشارة Sensibilisation et phase consultative

- المداولات الموضوعية ومرحلة الصياغة Délibérations sur le fond et phase de

rédaction

- مرحلة الاعتماد والتنفيذ ( Phase d'adoption et de mise en œuvre )

بالمقارنة مع الدول الديمقراطية التي تتميز باستقرار دستوري ، استهلكت الجزائر أربع نصوص دستورية كاملة بعد مرور نصف قرن على استقلالها دون احتساب التعديلات الجزئية التي تتم من حين لآخر، وبالنظر لكثرة الوثائق الدستورية التي عرفت الجزائر فإن التعديل القادم سيكون فرصة لارساء دعائم دستور دائم يتماشى مع مختلف الظروف ، قابلا للتنقيح إذا ما اقتضت الضرورة يتجاوز الطابع المؤقت الذي اتسمت به الدساتير الجزائرية.

وحثي يرتقي مضمون التعديل الدستوري أجود مستوى للنظام السياسي ، لا بد أن يستند على دعامين أساسيتين، أولهما معالجة الإشكالات والأزمات والنقائص التي أفرزها النظام السياسي في ظل القواعد الدستورية المراد تعديلها، وثانيهما الاستشراف والتنبؤ بآليات منهجية واضحة لما يمكن أن يحصل لاحقا من تحولات ومطالب وانسدادات تؤثر سلبا على استقرار النظام السياسي، وأيضا الرفع من مستوى أداء المؤسسات. (عمارة، <https://bit.ly/2G56Oel>).

ولتحقيق ذلك نرى بأن مشروع التعديل القادم من الأخرى أن يمس ثلاث مستويات أساسية في بناء النص الدستوري، يتعلق الأول بمجال الحقوق والحريات وآليات حمايتها، والثاني بطبيعة النظام السياسي الجزائري، أما الثالث فينصب على العلاقة بين السلطات. (عباس، 2014، ص102)

ما يجعل التعديل الدستوري المرتقب يترجم مدى تكريس سيادة الشعب وسيادة القانون، ويعزز حماية وضبط الحقوق والحريات، والحرص على التنظيم المتوازن للسلطات وتعزيز آليات الرقابة، ومكافحة الفساد وأخلقه الحياة العامة، ومن ثم المساهمة في نقل القواعد والمؤسسات الدستورية إلى أجود مستوى في تحقيق الأهداف والغايات المنوطة بها . (عمارة، <https://bit.ly/2G56Oel>).

إن القراءة العلمية الواقعية في التعديل الدستوري الأخير (2016) تؤكد لنا بأنها عبارة عن تحديثات وتكييفات أجريت على مجموعة من المواد الدستورية لدستور 28 نوفمبر 1996، وكذلك على بعض المراجعات الدستورية لسنوات 2002 و 2008، التي كانت في الواقع تعديلات جزئية ومحصورة، فأفرزت تناقضات بين أحكام الدستور وروحه، خاصة تلك المتعلقة بتنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، وبعض الصلاحيات للسلطة التنفيذية، والمسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية. (عباس، 2014، ص ص. 102-103)

لكن التعديل الدستوري الأخير (2016) جاء بالعديد من الأحكام والقوانين من الناحية النظرية ، التي رغم عمقها إلا أنها تبقى في خانة الانتظار لتجسيدها و تطبيقها على أرض الواقع، لأن أي تعديل دستوري إذا لم يأت بالجديد وبما يعتبر مطلبا أساسيا عند الجماهير، فهو مجرد إجراء ظرفي لتجاوز أزمة معينة، فمضمون التعديلات يجب أن تكون عميقة وتسمح فعليا بتوسيع مساحات الحقوق والحريات، وتكريس كرامة المواطن وتحديد طبيعة النظام السياسي ، و وضع الآليات الدستورية التي تفسر النزاع المحتمل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

يعتبر الإصلاح السياسي والدستوري باعتباره المشروع الأهم والأضخم بما يتضمنه من حقوق وحريات ومن تنظيم السلطات على اختلاف أنواعها وكذا أجهزة الرقابة والأجهزة الاستشارية، وبما سيفرضه من تغيير جوهري للقوانين ذات الصلة بالمنظومة الدستورية كالقانون العضوي للانتخابات والقانون العضوي للأحزاب والقانون العضوي للإعلام والقانون العضوي للمجلس الأعلى للقضاء وقوانين أخرى عديدة . (عليوة، 2020، <https://bit.ly/3jnUUe7>)

يمكن الاشارة إلى أن الاصلاحات الدستورية بالجزائر أكدت على مكانة الحقوق والحريات، مع محاولة المؤسس الدستوري توفير ضمانات من أجل تفعيلها. فتميزت التجربة الدستورية بدعمها للحقوق والحريات وتعزيز مكانتها وذلك عبر آليات مختلفة من خلال النص على أنها "مضمونة"، لكن يبقى التأسيس لدستور مستقر ويرتكز على الأسس الديمقراطية الخاصة بالدساتير الجديدة و ليس دستورا وضع للتكيف مع وضع استثنائي ، دستور يكرس نظاما ديمقراطيا، في ظل فصل بين السلطات وتكريس للحقوق والحريات و تثبيت لدولة الحق والقانون . فيجب تهيئة كل الظروف لاستبعاد صفة دستور الأزمة عن النص الدستوري الجزائري..

#### خاتمة

بالرغم من أن الجزائر قامت بمبادرات إصلاح دستورية سعيها منها إلى تحسين الأوضاع السياسية ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الضبط في عملية الانتقال نحو الديمقراطية ، إلا أنها تعتبر في معظمها إصلاحات غير عميقة ، فهناك العديد من الضوابط والأبعاد لتحقيق أهداف هذه الإصلاحات الدستورية ما ميز الاصلاحات الدستورية بالجزائر في السنوات الأخيرة أنها كانت عبارة عن آلية إصلاحية ترتبط بالتحويلات السياسية الحاصلة ، لهذا نلاحظ أنها كانت تتم بطريقة مستعجلة و سريعة جدا ، وكانت تأخذ طابع التعديل بدلا من التغيير .

من خلال ما تم تقديمه يمكن الوقوف عند مجموعة النتائج التالية :

- ارتبطت الإصلاحات الدستورية في الجزائر بالتحويلات السياسية التي غيرت المشهد القانوني والسياسي لهدف إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية.
- مسار الانتقال الديمقراطي السليم يرتبط بمستوى ' فعلية ' و " عمق ' الإصلاحات الدستورية التي يتم تبنيها .
- للإصلاح الدستوري مراحل محددة وواضحة ومنطقية ، احترام مضامينها يساعد على بناء دساتير غير متناقضة تسمح بإحداث تغييرات جوهرية للقوانين ذات الصلة بالمنظومة الدستورية .
- مختلف الوثائق الدستورية تضمنت إصلاحات شكلية ، فبناء النص الدستوري بالجزائر لم يقوي من مكانة المؤسسات السياسية، ولم يعزز مجال الحقوق والحريات وآليات حمايته، و لم يحدد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ولم تقدم فصلا واضحا بين السلطات .
- الإصلاح الدستوري يرتبط تفعيل مقتضيات الوثيقة الدستورية الجديدة في العديد من المجالات بإيجاد آليات لإعمالها واستكمال القوانين التنظيمية.
- بناء و نجاح مسار الانتقال الديمقراطي مرهونة بمدى القدرة على هندسة دستور توافقي وسيادة الثقافة الديمقراطية وممارستها بمختلف مبادئها ، والخروج من دائرة الدساتير الممنوحة إلى مجال الدستور التعاقدي .
- ينبغي النظر إلى الإصلاحات الدستورية كممارسة دستورية عادية تندرج في سياق التطور الدستوري ولا ترتبط بالسياق الاستعجالي المتشابك لحالة أزمة ، وأيضا في سياق ترسيخ المسار الديمقراطي.

المراجع :

1. أمحمد، برقوق. (2008). *الهندسة السياسية ، مقارنة إستيمولوجية* ، ورقة بحثية قدمت في ندوة حول :الهندسة السياسية ، في الجزائر، ص ص. 9-10.
2. توفيق عبد الصادق، "المقاربة الدستورية لقضية التحول الديمقراطي في المغرب: إشكالية توزيع واستقلال السلطات"، 2019-03-17، تم تصفح الموقع بتاريخ 2020-08-20.
3. حاشي يوسف. (2009). *في النظرية الدستورية* ، ط1، منشورات الحلبي ، بيروت: ، ص 342.
4. حنان العربي صولي ، " الانتقال الديمقراطي "، تم تصفح الموقع بتاريخ 20-07-23 20، <https://bit.ly/3b0oQdh>
5. حسان محمد شفيق العاني. (1987)، *الانظمة السياسية والدستورية المقارنة*، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ص 215.
6. حورية، عليوة. "التعديل الدستوري ومستقبل الإصلاح السياسي في الجزائر"، 2020-02-23، تم تصفح الموقع بتاريخ 2020-07-30، <https://bit.ly/3jnUUe7>
7. خضر، خضر. (2008)، *مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان*، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب ، ص. 251.
8. سامر مؤيد عبد ، "هندسة الدستور وحمانيته"، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2020-8-15 ، <https://bit.ly/34Ie5uQ>
9. طروب بحري ، صحراوي شهرزاد (2019)، "الاطار الدستوري وعملية الانتقال الديمقراطي في المغرب"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 1 ، العدد 6 ، ص ص 251-269.
10. عليان ، بوزيان . (2016). "الهندسة الدستورية الحديثة –دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري"، مجلة القانون ، العدد 06، جوان.
11. عمار ، عباس. (2014)، "التعديلات الدستورية يف الجزائر من التعديل الجزئي الى الاصلاح الدستوري الشامل دراسة لاجراءات التعديل القادم ومضمونه"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 12 - جوان 2014 ، ص ص 96-108.
12. مارتن فان فليت ، وينلاك واهيو أوغسطين ماغولوندو، (2012)، "عمليات الاصلاح الدستوري والأحزاب السياسية"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، ص 12.
13. عليمة، مدفوني. (2015) ، "الهندسة الدستورية والإصلاحات السياسية في العالم العربي" ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية – تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014-2015، ص 16.
14. عماره ، بن عبد الله . "التعديل الدستوري و مستقبل الإصلاح السياسي في الجزائر"، تم التصفح بتاريخ 2020-07-21 <https://bit.ly/2G56Oel> ،
15. ناصر ، حمدادوش. "آفاق الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي" ، 2020-01-16، تم التصفح بتاريخ 2020-08-20. <https://bit.ly/3hw7RlF>.
16. -Anna Christina BRITZ , "The Struggle for Liberation and the Fight for Democracy:The impact of liberation movement governance on democratic consolidation in Zimbabwe and South Africa » , Thesis presented in fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts (Political Science) at Stellenbosch University , Decembre 2011 , PP 12-14.
17. -Djedjro F.M., « Principe majoritaire et démocratie en Afrique », RID, N° 39, 2008, p. 12.
18. -Gonidec P.-F., « À quoi servent les Constitutions africaines ? Réflexion sur le constitutionnalisme africain », RJPIC, Octobre-Décembre 1988, N° 4, p. 849.
19. -Sammuel.P.Hintington., "Democracy's , third Wave" Oklahoma: Oklahoma University Press, 1996, p7.

20. -Merkel, W. (2004), '*Embedded and defective democracies*', Democratization, vol.11, no.5, pp. 33–58.